وقوله وقد اعتدي والطيبي في كلامها بمجرد قيد الاوابد هيكل الخ
وذلك لان الحال في البيتين لم تات لبيان هيئة وانما جاءت
هيئة لبيان زمان الفعل فوله وعاملها الفعل
وهو ظاهر او شبهه يعني به ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر او معناه يعني به ما استنبط منه معنى الفعل
ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه
نحو ها انا زيدا قائما واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا
وحرف النداء نحو يا زيدا منعما وحرف التشبيه كانه
خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذلك معنى التشبيه
من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمشوب
نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا
قوله وشرطها ان تكون نكرة وذلك لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف
هنا كما لو عرفت وقع التعريف ضايعا وصاحبها معرفة
وذلك لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما مبهما فلخصصها من
بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث
المنسوب اليهما اعني حالها فعلى هذا اولت المعرفة
حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تول النكرة ذا حال
لان لها غاية انها محلا في القياس الاولى فقوله غالبا ارجع
الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لانه تنكيرها واجب لا غالبا
وادخلها العراك وهو صدر بيت لبيد يصف حمارا الوحش
والاتن وتاميمه ولم يدر هاولم يشفق على نغص الوخال و
مررت به وحده ونحوه كلها وضعت فيها الحال معرفة ظاهرا
نحو افعل جهدك وطاقتك وارجع عوده على بدئه وكل هذا
معارف

مصادر وضعت موضع الحال متناولا وبيانها قولان قال بس انها حاوية
موضوعه موضع الكلمات اي معتركة ومحتشدا ومطيقا وعابدا
وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبات على انها مفعولات مطلقة
لحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعل بمجتهدا جهدك
ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك وارجع عايدا
عوده كلها مضافة الى الفاعل ولهذا حذف العامل وجوبا كما مر
في باب المفعول المطلق فهذه المصادر على قول ابي علي وان
قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينصب على
الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظرف نحو زيد قدامك
ولا يجوز اعراب ما قام مقامه والمعرف ظاهرا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير وقال
صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول
اي مترتبين فالام زايدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
واما الاضافة نحو جاء الرجال ثلثهم وارباعهم وخمسهم الى
العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى غير ما تقدم
منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي
مختصين في المجي فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
لانه يومن اذ من التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يستقل
على الموصوف واما اذا تاخر فقد يشتبه في حال انتصاب
في الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا
وجرا قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي قد عرفت
قبل العامل المعنوي وان الصرف منه وكذلك الجار والمجرور
على ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
وفي هذا خلاف قوي لا يجوزه اصلا وطورا الى ضعف الظرف
واجازه الاخفش بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد

Copyright © Princeton University